مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

واقع وأداء الواردات الزراعية والناتج الزراعي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2019

يحيى محمد عبد أ.د نبيل مهدي الجنابي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية

Abstract:
After the economic and political events and developments that occurred after 2003 and the adoption of the open-door policy in foreign trade and the subsequent shocks to the Iraqi economy, but it is necessary to identify the reality of the agricultural sector and its trade. The Iraqi market still suffers from a severe dumping of agricultural products, as well as a very small contribution of agricultural exports to Iraq's total exports, and a persistent deficit in the agricultural trade balance. The research aims to analyze the indicators of agricultural imports and agricultural production in Iraq for the period 2004-2019 to show the effects of the change that took place after 2003 and the repercussions of the shocks that the Iraqi economy has been exposed to. The output of the gross product, the high rate of coverage, agricultural exposure and the average tendency to imports

المقدمـــة :

بعد الاحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية التي حدثت بعد ام 2003 وانتهاج سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية وما تلتها من صدمات تعرض لها الاقتصاد العراقي ، لكن لابد من التعرف على واقع القطاع الزراعي وتجارته . ولا يزال السوق العراقي يعاني من إغراق حاد في المنتجات الزراعية وكذلك مساهمة ضئيلة للغاية للصادرات الزراعية ضمن إجمالي صادرات العراق وعجز مستمر في الميزان التجاري الزراعي ، مع هذه الموارد الهائلة عند حدوث تدهور في القطاع الزراعي في العراق فمن المؤكد أن سياسة الزراعة بمختلف جوانبها تتحمل العبء الأكبر في هذا التدهور.

مشكلة البحث :

يعانى الاقتصاد العراقي من وجود عجز مزمن في الميزان التجاري الزراعي نتيجة نمو الواردات الزراعية بمعدل يفوق نمو الصادرات وخاصة في السنوات الاخيرة مع تحرير التجارة واستخدام

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

سياسة الباب المفتوح وما يترتب عليه من عدم استقرار القطاع الزراعي وبما يمس بالامن الغذائي . وتتوقف فاعلية السياسة التجارية في اي بلد بالنسبة لميزان المدفوعات وعلاقتها بعملية التنمية لذا يتصدى البحث لهذه المشكلة من خلال تحليل مؤشرات الواردات والإنتاج الزراعي للعراق للمدة 2004-2019 .

اهمية البحث :

ان فهم سلوك دالة الطلب على الواردات الزراعية باي دولة نامية صغيرة مثل العراق يعد امر ضروري في صياغة السياسة الزراعية و السياسة التجارية . اذ ان الواردات تعد جزء اساسي من التجارة الزراعية الدولية وواردات السلع الزراعية الوسيطة تؤدي دور حيوي في تحقيق النمو الاقتصادي .

فرضية البحث :

وتنطلق فرضية البحث بالإجابة على التساؤل التالى: ماهو تأثير التغييرات بعد عام 2003 على مؤشرات الواردات الزراعية والناتج الزراعي في العراق ؟

هدف البحث :

وتحظى الإجابة على على التساول أعلاه اذ ان إتاحة تقديرات دقيقة لتلك المؤشرات تساعد صانع القرار الإقتصادي على استخدام أنسب أدوات السياسات الزراعية و التجارية و النقدية لإدارة واردات العراق الزراعية . فضلا عن يحاول البحث اظهار واقع هيكل المستوردات الزراعية والمنتجات الزراعية في العراق وتسليط الضوء على اهم المتغيرات خلال المدة المبحوثة .

منهجية البحث :

يستعمل الأسلوب الوصفي في التحليل بالاستناد على المنهج التحليلي الوصفي ، اذ يتم استقراء المشاهدات الكمية من الواردات وتطورها ومدى أهميتها النسبية والعوامل المؤثرة فيها .

حدود البحث :

الحدود الزمانية : المدة 2004-2019 بيانات سنوية

الحدود المكانية : دولة العراق.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

أولا. دور النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني

التجارة هي محرك النمو الاقتصادي في جميع البلدان ، فهي تتوسع بشكل كبير بين الدول بسبب فائض الإنتاج ووجود النقل السهل . تعتبر الواردات الزراعية جزء من النشاط الزراعي ، من خلال دورها في توفير السلع الزراعية والغذائية لمواجهة العجز في المنتجات الزراعية وتلبية الطلب المتزايد على هذه المنتجات وسد الفجوة بين العرض والطلب نتيجة الزيادة السكانية وارتفاع مستويات الدخل ، فضلا عن وفرة المواد الخام للزراعة لعملية الإنتاج الزراعي من الخارج i، بالإضافة إلى التوسع في الواردات التكنولوجية الحديثة سيشجع على التوسع في الاستثمار الزراعي وبالتالي يؤدي إلى جودة إنتاج أفضل والكمية ، مما يؤدي إلى نمو المنتج الزراعي في بلدان العالم الثالث . للرقابة على الواردات اثر غير مرغوب به ، لما لها من آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الوطنية ، وهو ما ينعكس سلباً في انخفاض الدخل والعمالة. تعتبر تجارة السلع الزراعية والمواد الغذائية من أهم بنود التجارة العالمية لأنها مرتبطة بتلبية الطلب المتزايد على هذه السلع من أجل توفير الأمن الغذائي. أصبحت الزراعة ذات أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة بسبب وجود فجوة غذائية كبيرة وكبيرة في الاقتصاد الوطني في محاصيل الحبوب الرئيسية ، مما يجعل الأمن الغذائي من أهم الأولويات التي يجب معالجتها ، وتضييق الفجوة وتحقيق الذات. الاكتفاء بالمحاصيل الرئيسية . ترتبط القدرات المتزايدة للبلدان النامية لتأمين متطلبات النمو الزراعي ارتباطًا وثيقًا بالواردات الزراعية لضمان تدفق رأس المال والسلع الوسيطة اللازمة لتنفيذ برامج النمو الزراعيii. تاريخياً ، أثر النمو الزراعي المرتفع ومعدلات الدخول الوطنية المتزايدة على نمط التجار الزراعيين الأجانب في ضوء التغيرات الدولية المعاصرة. تأتي أهمية البحث من كون الواردات الزراعية من أهم الأنشطة الاقتصادية في العراق من خلال دورها في تهيئة سلع غذائية لسد فجوة الطلب المحلي عليها نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع الدخل وكذلك توفير ما يلزم المدخلات في عملية الإنتاج الزراعي ، حيث أدت زيادة الواردات الزراعية إلى المنافسة الشديدة للمنتجات المستوردة على المنتجات المحلية وتدهور الإنتاج المحلي ، الأمر الذي يتطلب الوقوف على أهمها في هذا الأمر ، بالإضافة إلى دورها في توفير التقنيات الزراعية الحديثة اللازمة والتي تعتبر مهمة لنمو وتطوير القطاع الزراعي في العراق. تعكس الواردات الزراعية الطلب على السلع الأجنبية ، مما يزيد من الطلب على العملات الأجنبية ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي مقارنة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

بالعملة المحلية ، وبالتالي يؤثر سلباً على الميزان التجاري الزراعي. يساهم القطاع الزراعي في العراق بنسب قليلة فقط من الإنتاج لتلبية حاجة البلاد من المنتجات الغذائية. وقد أدى ذلك إلى استيراد أنواع مختلفة من المنتجات الغذائية مثل الفواكه والخضروات والحبوب واللحوم البيضاء والحمراء ، بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج الزراعي. عدم كفاءة إدارة القطاع الزراعي وانخفاض أسعار المنتجات المستوردة مقابل المنتجات المحلية إلى جانب (سياسة الإغراق) تقليل كفاءة الإنتاج الزراعي وبالتالي تقليل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية iii. كان لهذا اتخاذ السياسات والقرارات المتعلقة بالاستيراد تأثير ضعيف على التنمية الاقتصادية الزراعية الشاملة ، وعجز الواردات الزراعية عن تحقيق النمو المنشود في القطاع الزراعي. افترض البحث وجود علاقة سببية بين الواردات الزراعية والمنتج الزراعي خلال فترة الدراسة ، حيث ستؤدي الواردات الزراعية إلى زيادة الإنتاج الزراعي ، وخاصة استيراد السلع الاستثمارية الزراعية مثل الآلات والمعدات الزراعية وكذلك متطلبات الإنتاج مثل البذور المحسنة وأنواع الأسمدة والمبيدات وتقنيات الري الجديدة من جهة ، وكذلك استيراد التقنيات الزراعية الحديثة من جهة أخرى ، خاصة مع الإنتاجية العالية لكل فدان من محاصيل الحبوب مثل القمح.

ثانيا. تطور أداء الواردات الزراعية العراقية للمدة 2004-2019

1. تطور حجم والاهمية النسبية للواردات الزراعية العراقية

أ. تطور حجم الورادات الزراعية : تعكس الورادات الزراعية مدى قدرة الناتج الزراعي لتلبية الحاجة الفعلية داخل الاقتصاد الوطني فكما زادت الواردات الزراعية كما عكس ضعف دور الناتج الزراعي في تلبية الطلب المحلي للسلع الزراعية وبالعكس . ويتضح من جدول 1 وشكل 2 ان الواردات الزراعية في العراق ارتفعت الى 3056 مليون دينار عام 2005 بعد ان كانت 2303 مليون دينار عام 2004 وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي 33% . واستمرت بالارتفاع للاعوام 2006 و2007 و2008 ليصل الى 3224 و 3295 و 5849 مليون دينار على الترتيب بتغير سنوي موجب بلغ 7.7% خلال عام 2008 . وتقلبت قيمة الواردات الزراعية بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة 2009-2016 وبمتوسط تغير سنوي سالب للمدة المذكورة بلغ 3.3% ، اذ حققت الواردات الزراعية زيادة كبيرة في عام 2010 وهي اعلى قيمة للواردات الزراعية خلال مدة البحث بلغت 6101 مليون دينار. وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من المدة المبحوثة ارتفعت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الواردات بشكل طفيف لتصل الى 1470 مليون دينار خلال العام الأخير .وتجدر الإشارة ان القطاع الزراعي بشكل عام والواردات الزراعية على وجه الخصوص كانت قد تأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال عام 2015 واستمرت اثارها الى نهاية عام 2017 جراء الازمة المزدوجة التي عصفت به من هبوط كبير في أسعار النفط العالمية من جهة والازمة الداخلية المتمثلة باحتلال داعش لثلث الأراضي العراقية ، مما تطلب توجيه كافة الموارد رغم شحتها للمجهود الحربي. وتحسن أداء الورادات فيمابعد .

ب. الأهمية النسبية للورادات الزراعية : مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الكلية
يعرض جدول 1 المساهمة الفعلية للواردات الزراعية من اجمالي الواردات ، اذ يتضح ارتفاعها من 12% عام 2004 الى 16% عام 2005 ، وتقلبت هذه المساهمة بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة 2006-2012 محققه ادنى انخفاض في عام 2011 بنسبة بلغت 9.3% واعلى نسبة ارتفاع في عام 2012 بلغت 18.4% . وخلال المدة المتبقية 2013-2019 كانت مدة انخفاض مستمر في مساهمة الورادات الزراعية فتي اجمالي الواردات ، اذ انخفضت من 4% في عام 2013 الى تصل الى ادنى نسبة في مدة البحث بلغت 3% عام 2016 . وبالمجمل فان مساهمة الورادات الزراعية تعد ضئيلة ولا تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي ودورة في التنمية الاقتصادية .

جدول (1) تطور الورادات الزراعية واهميتها النسبية في الورادات الكلية للمدة 2004-2019

السنة	الواردات الزراعية	التغير%	الواردات الكلية	% الاهمية
2004	2302	--	19953	12
2005	3056	32.7	19343	16
2006	3224	5.5	22963	14
2007	3295	2.2	21332	15
2008	5849	7.7	35011	17
2009	5023	(14.1)	41512	12
2010	6101	21.4	43915	14
2011	4572.6	(25)	49141.60	9.3
2012	5272.68	15.3	28600.00	18.4
2013	1354.31	(74.3)	33383.70	4
2014	2651.8	95.8	37064.5	7
2015	1310	(50.6)	41644.1	3.1
2016	1374	4.9	48594.9	3
2017	1424	3.6	31572.9	5
2018	1449	1.7	36952.7	4
2019	1470	1.4	20903.3	7.3

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية ، سنوات مختلفة

شكل (2) تطور الورادات الزراعية العراقية للمدة 2004-2019

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

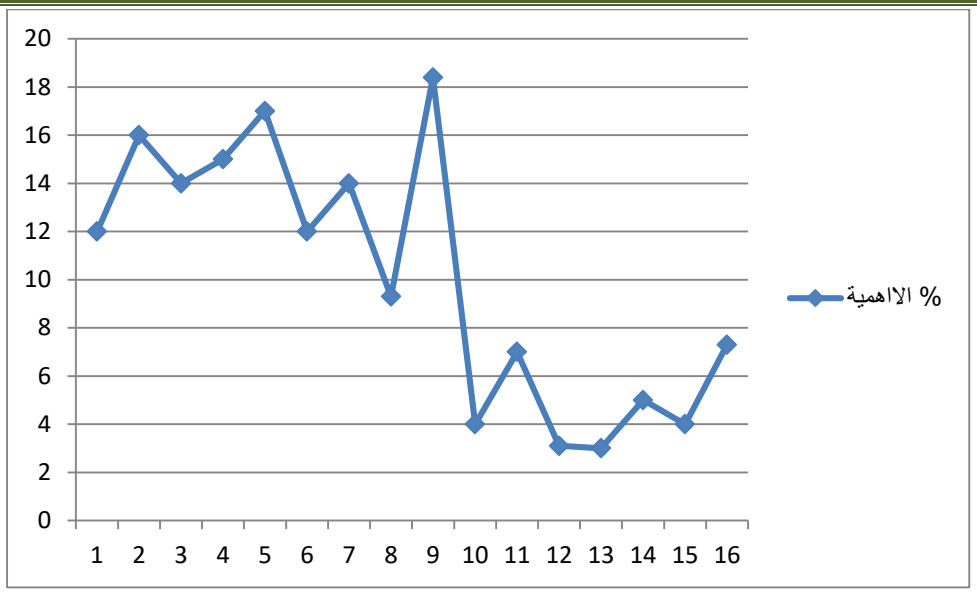

المصدر : بيانات جدول 1 .

شكل (3) الأهمية النسبية للورادات الزراعية في الواردات الكلية العراقية للمدة 2004-2019

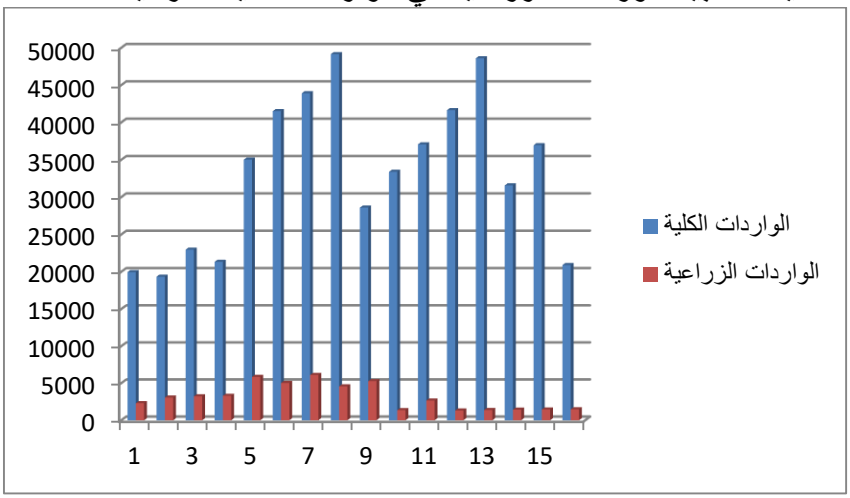

المصدر : بيانات جدول 1 .

- متوسط الميل للواردات الزراعية

ويقاس هذا المؤشر بنسبة الواردات الزراعية الى قيمة الناتج الزراعي الإجمالي ، ويطلق عليه بمعدل التبعية الزراعية ، وتتراوح قيمته بين 100 في حالة اعتماد الناتج الزراعي للبلد بالكامل عل الواردات ، وصفر على العكس . ويتبين من جدول 2 وشكل 4 ان هذا المؤشر خلال مدة البحث ارتفع ليقترب من 100 بما يعكس تبعية شبه مطلقة للإنتاج الزراعي الى الخارج . وكانت هذه النسبة 62% عام 2004 ، انخفضت الى 60% و58& في عامي 2005 و 2006 . ثم عاودت الارتفاع لتصل الى اعلى نسبة لها خلال مدة البحث في عام 2008 لتبلغ حوالي 97% . وخلال المدة 2009-2011 انخفض هذا المؤشر بشكل مستمر ليصل الى 46% في العام الأخير . وتحسن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

في عام 2012 ليصل الى 50% وفي بقية مدة البحث كان هناك انخفاضات مستمرة للمؤشر وبلغ ادنى قيمة له في عام 2019 بنسبة 14% . ويتبين من العرض أعلاه ، ان نسبة تبعية الإنتاج الزراعي العراقي للخارج اخذت بالتناقص عير مدة البحث , يعكس تحسن الإنتاج الزراعي وقدرته على سد جزء لا باس به من حاجة السوق المحلية ، فضلا ان المدة 2014-2017 وهي الازمة المزدوجة التي عصفت بالاقتصاد العراقي وامتدت اثارها لغاية عام 2017 كان لها تأثير واضح في تقليل الواردات بسبب قلة الإيرادات العامة للحكومة من جهه ودعمها للقطاع الزراعي من خلال رفع أسعار المنتجات الزراعية التي تشتريها من المزارعين كالقمح والرز ، وتزويدهم بالاسمدة الكيمياوية .

جدول (2) متوسط الميل للورادات في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2019

السنة	الواردات الزراعية	الناتج الزراعي	%
2004	**2302**	**3693**	**62.3**
2005	**3056**	**5064**	**60.3**
2006	**3224**	**5568**	**58**
2007	**3295**	**5494**	**60**
2008	**5849**	**6042**	**96.8**
2009	**5023**	**6832**	**73.5**
2010	**6101**	**8366**	**73**
2011	**4572.6**	**9918**	**46.1**
2012	**5272.68**	**10484**	**50.3**
2013	**1354.31**	**13043**	**10.4**
2014	**2651.8**	**13138**	**20.2**
2015	**1310**	**8160**	**16**
2016	**1374**	**7832**	**17.5**
2017	**1424**	**6598**	**21.6**
2018	**1449**	**7572**	**19.1**
2019	**1470**	**10411**	**14.2**

المصدر : : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاخصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية

شكل (4) متوسط الميل للواردات في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2019

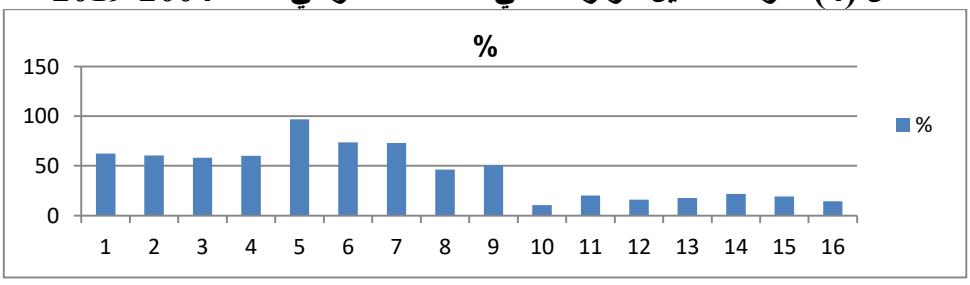

المصدر: بيانات جدول (2) .

2. الواردات الزراعية و سياسة دعم الأمن الغذائي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

يعد القمح والأرز من المحاصيل المهمة في النمط الغذائي الاستهلاكي للفرد العراقي وان اغلب القمح المستهلك مصدره نظام البطاقة التموينية (والاستيراد من الطحين) ، في حين ان الإنتاج المحلي يشكل ثلث المعروض من المحصول ، حيث ان الإنتاج والاستهلاك لا يتوزع بشكل متكافئ في البلاد ، بالرغم من الميزة النسبية المتاحة في إنتاج محصول الأرز من مياه وتربة والأيادي العاملة وارتفاع متوسط الإنتاج لهذين المحصولين ذات الطبيعة الإستراتيجية وخاصة الارز الذي يعد من أجود الأنواع المنتجة في العالم الا إن إنتاج هذين المحصولين لا يرقى بمتطلبات الحد الأدنى من الاحتياجات المستهلك العراقي. ويعد العراق في طليعة الدول العربية المستوردة للسلع الزراعية بعد عام 2003 بفعل تراجع الإنتاجية الزراعية و القطاع الزراعي بصورة عامة ، فضلاً عن زيادة عدد السكان وزيادة الطلب المحلي على السلع الزراعية والغذائية،وبوصف العراق مستورداً رئيسي للقمح والأرز بسبب النمط الغذائي لسكان العراق لذا سيتم التركيز على إنتاج القمح والأرز والواردات منهما. ويوجه العراق إيراداته المالية من عوائد النفط إلى استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي ، و استيراد المواد الزراعية اللازمة للاستهلاك المحلي. وتركزت الواردات الزراعية العراقية بعد عام 2003 على الزيوت النباتية ،القمح ،الأرز، السكر ، طحين ، مشتقات الألبان والحليب، الشعير،والخضروات ، الشاي ، بيض المائدة ، اللحوم بأنواعها [iv].ويحتل القمح موقعة الاستراتيجي الأول في النمط الغذائي بحكم القيمة الغذائية العالية التي يعطيها القمح ، حيث انه يعطي الجسم كميات كبيرة من السعرات الحرارية بحدود 3640 سعره حرارية ومن البروتينات تصل إلى 109 لكل جرام [v] . وبذلك يفوق القمح جميع محاصيل الحبوب بالسعرات الحرارية والبروتينات التي يوردها للجسم وبلغت كمية الواردات الزراعية من القمح والأرز عام 2004 2501 و652 إلف طن على الترتيب ،باكتفاء ذاتي لكل منهما 42% و 28% على التوالي ، حيث يتضح من يدل ذلك على انخفاض واضح في الإنتاجية لكلا المحصولين في العراق . وبالعودة إلى الجدول 3 و شكل 5 يتبين إن أدنى نسبة اكتفاء ذاتي حققها العراق من محصول القمح هي في عام 2008 حيث بلغت ما نسبته 30% ، إما أدنى نسبة للأرز هي في عام 2015 بسب سيطرة الجماعات المسلحة على مساحات من الأراضي الزراعية وحرق مساحات شاسعة منها بإعمال إرهابية أخرى. مما تقدم يتضح لنا إن الغلة الدونمية لمحصولي القمح والأرز تأثرت نتيجة الهدر الحاصل في المساحات المزروعة او للظروف البيئية الطبيعية غير الملائمة ، والإمراض ، وشحه المياه في بعض الأحيان ، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية بسبب رفع الدعم المقدمة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

من قبل الدولة بعد عام 2003 لعدد من المستلزمات الإنتاج لاسيما البذور والأسمدة ومواد المكافحة [vi] . ومن الممكن الاستفادة من انخفاض الإنتاجية الزراعية كـ مقياس لجانبين[vii] ، الأول يشير إلى عدم الاستفادة الكاملة للعناصر المادية للإنتاج وهو ما دل على وجود بطالة في بعض عناصر الإنتاج ، والثاني يبين إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي عمودياً، وبذلك يستطيع سد الفجوة المحلية بين الإنتاج والاستهلاك . ان نسب الاكتفاء الذاتي المتحققة من القمح والارز ما زالت دون مستوى الطموح في بلد يمتلك كل المقومات الزراعية التي تحفز في تحقيق نسب اكتفاء ذاتي اكبر بهدف تلبية الطلب المحلي للمستهلكين دون الحاجة الى الاستيراد الزراعي. وقد حظى موضوع الامن الغذائي اهتمام كبير من قبل الباحثين في العالم العربي بصورة عامة والعراق على وجه الخصوص ، يعرف الأمن الغذائي من قبل البنك الدولي على انه " تمكين افراد المجتمع ككل في جميع الأوقات من الحصول على الغذاء اللازم بصورة سليمة وكافية وتلبي احتياجاتهم وتناسب أذواقهم ورغباتهم [viii] ". واخذ الأمن الغذائي يشكل تحدياً لإفراد المجتمع وتوفير الطلب المتزايد من الغذاء في العراق وسد النقص الحاصل عبر الواردات في ظل ارتفاع الدولار إما الدينار العراقي وانخفاض متوسط الدخل وغياب عدالة التوزيع لإفراد المجتمع وتفاقم مشكلة البطالة والفقر في البلد، وتبين التقارير الدولية ان عدد الأطفال الذين يعانون من نقص التعدية ارتفع من 6.5 مليون نسمة عام 2002 إلى 10.1 عام 2016 ، فيما يعيش حوالي 22.5% من سكان العراق تحت خط الفقر المحلي المقدر بالدينار 105 دينار /شهر، بينما تصل هذه النسبة الى 40% في بعض المناطق بالإضافة إلى ان 30% من السكان هم يواجهون خطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي[ix] وتجدر الإشارة هنا إن نسب الاكتفاء الذاتي بحد ذاتها المرتفعة او المتدنية لا تدل على تحسن او تدهور في الأمن الغذائي في بلد ما ، اذ من البديهي ان نسبة الاكتفاء الذاتي إنما هي ناتج وليس خياراً ، حيث يمكن إن تضل مرتفعة وان تزداد في بلد ما لا يملك ما يكفي من العملات الأجنبية لاستيراد أغذية كافية لتلبية احتياجاته من الطلب المتزايد ، وبالتالي إن نسب الاكتفاء الذاتي محدودة الفائدة في قياس الأمن الغذائي ولا يرتبط تحقيق نسب اكتفاء ذاتي عالية بالضرورة بشكل ايجابي مع تحقيق مستوى عالٍ من الأمن الغذائي فمثلاً مجموعة البلدان الاقل نواً في المنطقة العربية لغرب أسيا اذ ترتفع فيها مستويات نسبة الاكتفاء الذاتي بمعظم السلع ولكن الامن الغذائي فيها متدني . وعلى العكس من ذلك يمكن ان تبقى نسب الاكتفاء الذاتي متدنية او تنخفض في البلدان التي لا توجد فيها اي قيود على العملات أو تلك الدول التي تعطي أهمية للواردات الغذائية مقابل الموادالاستهلاكية [x].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

جدول (3) كمية وقيمة الواردات والإنتاج من القمح والأرز ونسبة الاكتفاء الذاتي

	الإنتاج (إلف طن)		الواردات (إلف طن)		الاكتفاء الذاتي	
	القمح	الأرز	القمح	الأرز	القمح%	الأرز%
2004	1833	250	2501	652	42	28
2005	2228	309	2536	831	47	27
2006	2086	363	2839	1329	42	21
2007	2203	393	2424	736	48	35
2008	1255	248	2963	1052	30	19
2009	1700	173	3050	1100	36	14
2010	2749	156	1855	1123	60	12
2011	2965	235.12	987	1187.04	65	16
2012	3876.23	361.34	345	912.06	54	28
2013	4178.00	831.00	44.69	201.95	48	19
2014	5055.00	403.00	68.62	67661	42	37
2015	2645.00	1092.00	50.08	20195	35	10
2016	3053	181.32	175.09	88742	63	16
2017	2974	265.9	478.98	120017	38	18
2018	2178	181.96	1872.25	111467	54	14
2019	4343	5747				

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : الكتاب السنوي للإحصاء

شكل (5) يوضح الاكتفاء الذاتي للقمح والأرز

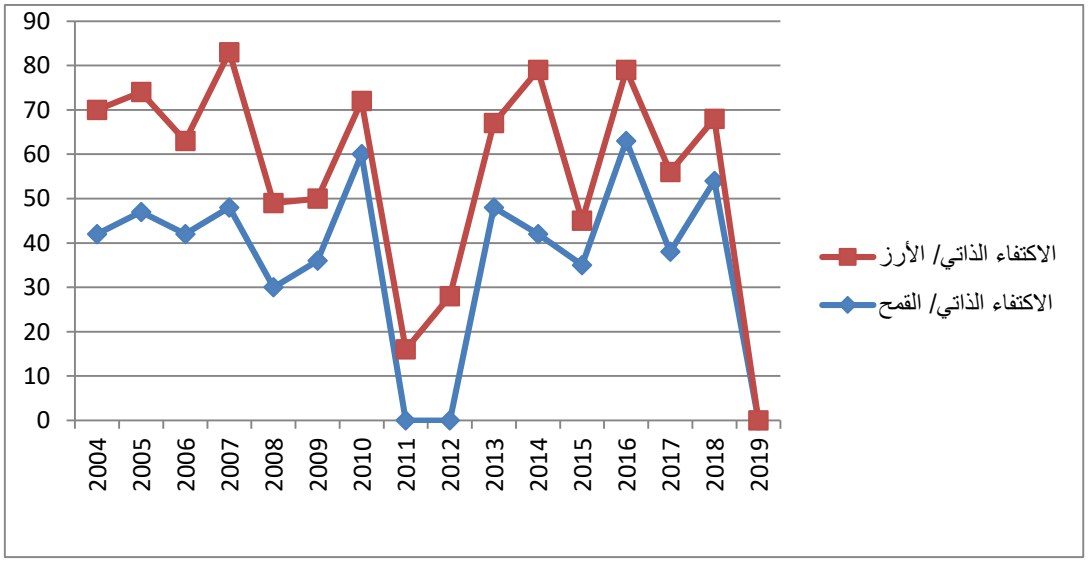

المصدر : بيانات جدول 3

3 . الواردات من مستلزمات الإنتاج الزراعي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

تمثل سياسة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من (الآلات المكننه ، بذور ، أسمدة كيماوية ، أسمدة حيوية ، أسمدة عضوية والأسمدة المتخصصة) أهمية كبيرة في عملية الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية ، وذات اثر اقتصادي لما لها من دور في تحفيز وتطوير الإنتاج الزراعي وتطوير الصناعات الزراعية . وشهد العراق بعد عام 2003 انخفاض في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ووصلت إلى 0.3 من الواردات الزراعية الكلية xi. وهذا يعني إن إهمال هذا الجانب الرئيس في العملية الإنتاجية ينعكس ذلك على الغلة الإنتاجية للدونم الواحد ، حيث ان استخدام التكنولوجيا الحديثة والمكننة والأسمدة الكيماوية وغيرها يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي العملية بنسبة تتراوح بين 60-70% ، في حين إن التخلف التكنولوجي واستخدام الأساليب البدائية في الإنتاج تؤدي إلى خسائر اقتصادية جمة ، وان تأخر عملية الحصاد الموسمي لمدة تتراوح بين 20-25 يوم يؤدي الى انخفاض إنتاجية الدونم الواحد بنسبة حوالي 50% ، ويؤدي البذور اليدوي إلى استنزاف 20% من البذور وبالنتيجة تسهم في انخفاض الإنتاجية للدونم الواحد بنسبة 20% من الإنتاج xii وتشير البيانات إلى المساحة المزروعة بالحبوب عام 2007 بلغت حوالي 10654.3 إلف دونم xiii ، إي إن هناك حاصدة واحدة لكل1273.3 دونم ، في حين ان المتوسط العالمي حاصدة واحدة لكل 500 دونم ، إما المضخات الزراعية تشير التقارير الى ان الإعداد المجهزة للفلاحين من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بين المدة 2004-2008 تقدر حوالي 300 مضخة xiv. واليوم تعد التكنولوجيا الزراعية عامل أساسي ومهم في احداث نقلة نوعي في عملية التنمية الزراعية والنقص في استخدامها في العراق يعد من التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الزراعي العراقي ، والمقصود بالتكنولوجيا هنا ليس هو الالات والمعدات فحسب بل التكنولوجيا المتعلقة بابتكار الأصناف الجديدة والبذور المحسنة وعمليات التهجين واستخدام الأسمدة والري واستصلاح الأراضي وغيرها ، وبما يخص البذور المحسنة على وجه المثال لا الحصر فقد استخدمها العراق منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي xv ، فيلاحظ انه مجموع ما استخدم من أسمدة وبذور في الأراضي الزراعية لم يزداد ما بين عام 2007-2010 ، حيث بلغت ادنى الكميات المستخدمة عام 2008 حوالي 250.9 إلف طن ، في حين بلغ اقصاها عام 2010 حوالي 324.9 الف طن كما يوضحها جدول 4 .

جدول رقم (4) الأسمدة المجهزة للمزارعين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

السنوات	الأسمدة المجهزة الف طن
2004	255.293
2005	438.985
2006	273.694
2007	228.060
2008	250.966
2009	334.807
2010	324.911
2011	550.342
2012	349.066
2013	396.460
2014	228.918
2015	215.453
2016	207.231
2017	480.244
2018	537.122
2019	683.755

المصدر الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، التقرير السنوي لسنوات عدة.

وشهد العراق بعد عام 2003 انخفاض في الواردات من مستلزمات الإنتاج الزراعي و يلاحظ من خلال الجدول ان الواردات من مستلزمات الانتاج شكلت ما نسبته (0.3%) من الواردات الكلية الزراعية عام 2010 بعد ان كانت تشكل ما نسبته(0.9%) عام 2004 [xvi]

جدول(5) يبين كمية الواردات من الجرارات والحاصدات الزراعية للمدة 2014-2018

القيمة : مليون دولار الكمية : الف وحدة

السنة	الواردات من الالات الزراعية		الواردات من الجرارات		الواردات من الآلات الحصاد والدراس	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
2014	6.40	136.21	5.33	125.05	0.57	8.84
2015	40.38	201.86	24.18	87.92	7.69	48.99
2016	35.35	163.34	15.25	55.44	4.94	24.14
2017	-	-	15.54	56.51	4.73	23.13
2018	00	10.74	24.48	90.32	7.57	37.76

المصدر / المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي ، المجوعة الاحصائية ، 2016، 2018.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

ثالثا . تطور ونمو الناتج الزراعي ومستوى الانفتاح التجاري الزراعي

1. تطور ونمو الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

- **تطور الناتج الزراعي**

يعكس الناتج الزراعي ، الأداء الإجمالي للقطاع الزراعي لذا يعد من المؤشرات المهمة . ويتضح من جدول 6 ان الناتج الزراعي في العراق ارتفع الى 5064 مليار دينار عام 2005 بعد ان كان 3693 مليار دينار عام 2004 وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي 37% . واستمر بالارتفاع عام 2006 ليصل الى 5568 مليار دينار وتغير سنوي حوالي 10% لكن خلال عام 2007 حقق الناتج الزراعي انخفض بقيمته اذ بلغ 5494 مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ 1.34% . وعاود الناتج الزراعي الارتفاع خلال المدة 2008-2014 وبمتوسط تغير سنوي موجب للمدة المذكورة بلغ 13.5% ، اذ حقق زيادات كبيرة وهذه الفترة تضمنت المبادرة الزراعية التي اطلقها رئيس الوزراء السابق نوري المالكي . و ارتفع من 6042 مليار دينار عام 2008 الى 9918 مليار دينار عام 2011 واستمر بالارتفاع ليحقق في عامي 2013 و2014 13043 و 13138 مليار دينار على التوالي . الا ان القطاع الزراعي بشكل عام والناتج الزراعي على وجه الخصوص كان قد تأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال عام 2015 واستمرت اثارها الى نهاية عام 2017 جراء الازمة المزدوجة التي عصفت به من هبوط كبير في أسعار النفط العالمية من جهة والازمة الداخلية المتمثلة باحتلال داعش لثلث الأراضي العراقية ، مما تطلب توجيه كافة الموارد رغم شحتها للمجهود الحربي ، فانخفض الناتج الزراعي الى 8160 مليار دينار عام 2015 وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ 37.8% واستمر بالانخفاض خلال عامي 2016 و 2017 بقيمة بلغت 7832 و 6598 مليار دينار على الترتيب . وتحسنت قيمة الناتج الزراعي خلال العامين الأخيرين من المدة المبحوثة ليصل الى 7572 و 10411 مليار دينار على الترتيب .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

جدول (6) تطور اجمالي الناتج الزراعي في العراق للمدة 2004- 2019
مليار دينار

السنة	الناتج الزراعي	التغير %
2004	3693	---
2005	5064	37.1
2006	5568	9.97
2007	5494	(1.34)
2008	6042	9.97
2009	6832	13
2010	8366	22.4
2011	9918	18.5
2012	10484	5.7
2013	13043	24.4
2014	13138	0.6
2015	8160	(37.8)
2016	7832	(4.03)
2017	6598	(15.75)
2018	7572	14.76
2019	10411	37.50

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للاعوام 2004-2019

ويتبين من الجدول أعلاه وشكل 6 ان ادنى قيمة حققها الناتج الزراعي كانت 3693 مليار دينار عام 2004 بسبب ظروف احتلال البلد والتغيرات الاقتصادية والسياسية ، واعلى قيمة كانت في عام 2019 بلغت 10411 مليار دينار بسبب تحسن الطروف الاقتصادية واجتياز البلاد الازمة المزدوجة و تحسن أسعار النفط العالمية مما ترتب عليه زيادة الإيرادات العامة للحكومة.

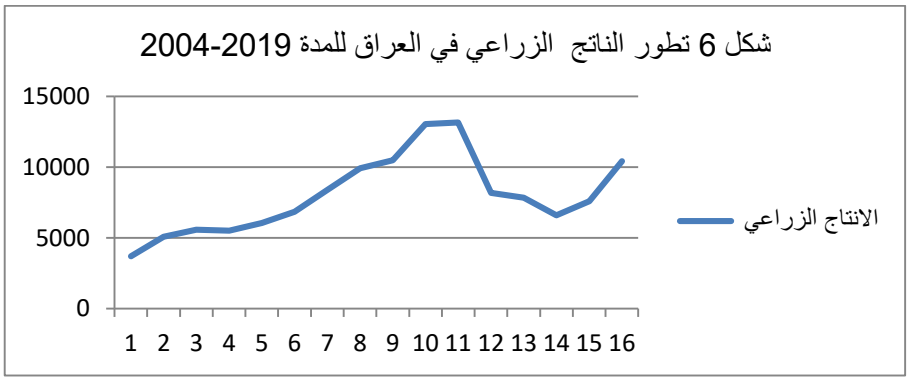

المصدر : بيانات جدول (6) .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

- **مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي**

يعكس نصيب الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، القيمة المتولدة من القطاع الزراعي من مكونات الناتج ومدى مساهمته ، وعلى الرغم من كون القطاع الزراعي من القطاعات المهمه في الاقتصاد العراقي ، غير انه لم يحتل مركز متقدم في تكوين الناتج بسبب هيمنة القطاع النفطي وقطاع الخدمات ، توجه تركيز الاقتصاد العراقي نحو الريع النفطي هاملا القطاعات الأخرى وبالأخص خلال السنوات الأخيرة . وتبين من جدول 7 وشكل 8 و9 الى ضعف مساهمة هذا القطاع اذ لم تتجاوز نسبة مساهمته اكثر من 7% من اجمالي الناتج خلال المدة 2004-2019 . وتقلبت هذه المساهمة الضعيفة خلال المدة 2004-2008 بالارتفاع والانخفاض وبمتوسط تغير سنوي سالب للمدة المذكورة بلغ حوالي 17% , اذ انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 6.9% عام 2004 الى 5.8% عام 2006 وبمعدل تغير سنوي سالب قدره 14.7% لتصل الى 3.4 عام 2008 وبتغير سنوي سالب 22.4% وتحسن نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 ليرتفع الى 5.2% وبتغير سنوي موجب بلغ 36.8% . وعاود الانخفاض في عامي 2010 و 2011 ، ثم ارتفع في عامي 2012 و2013 ثم استمر بالانخفاض لتصل الى نهاية مدة البحث نسبة بلغت 3.7% .

جدول (7) مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2019

السنة	الناتج الزراعي (1)مليار دينار	الناتج المحلي الإجمالي (2) مليار دينار	نسبة % 2:1	التغيير السنوي %
2004	3693	53499	6.9	---
2005	5064	73911	6.8	(1.4)
2006	5568	96067	5.8	(14.7)
2007	5494	111961	4.9	(15.5)
2008	6042	158445	3.8	(22.4)
2009	6832	131632	5.2	36.8
2010	8366	163104	5.1	(0.2)
2011	9918	218617	4.5	(11.7)
2012	10484	225725	4.6	2.2
2013	13043	271754	4.8	4.3
2014	13138	267262	4.9	2
2015	8160	196203	4.1	(16.3)
2016	7832	198774	3.9	(4.8)
2017	6598	228692	2.9	(25.6)
2018	7572	268918	2.8	(3.4)
2019	10411	277884	3.7	32.1

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، للاعوام 2004-2019

شكل (8) نصيب الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تغيره

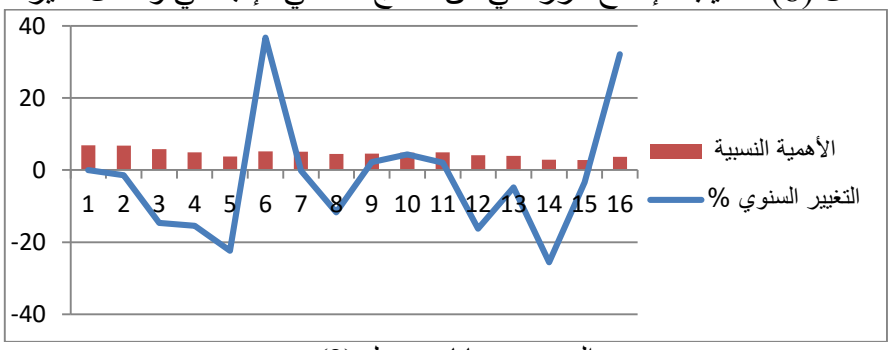

المصدر : بيانات جدول (2) .

شكل (9) تطور الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004-2019

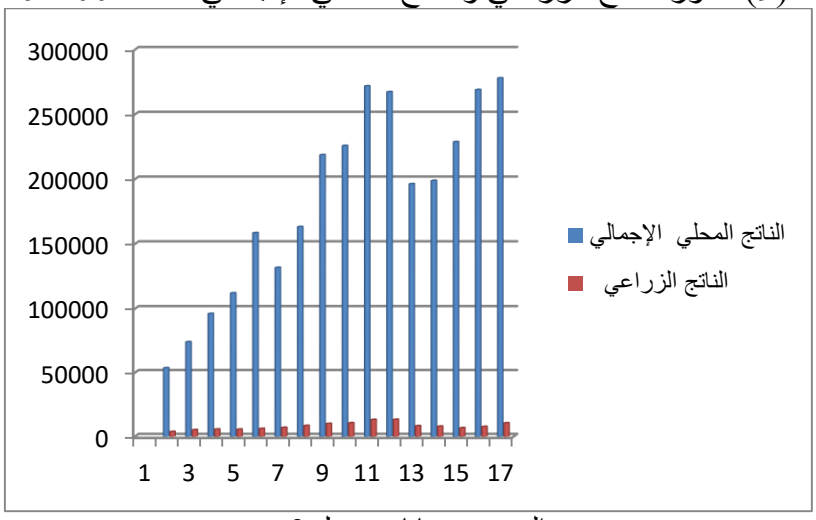

المصدر : بيانات جدول 2 .

ولكن بشكل عام يلاحظ ان نسبة المساهمة اخذت بالتراجع لتصل الى ادناها في عام 2018 وذلك بسبب السياسات الزراعية غير المناسبة وعدم قدرة المنتجات الزراعية المحلية على منافسة المستوردة ، فضلا عن الاستيراد العشوائي وعدم حماية المنتج المحلي واغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية من الخارج[xvii].

ثانيا : مستوى الانفتاح التجاري ونسبة التغطية

ـ مؤشرات الانفتاح التجاري[xviii]

أ. معدل التغطية : يعكس هذا المؤشر كفاءة التجارة الزراعية الخارجية للبلد ومقدرته على تغطية نفقات وارداته الزراعية من حصيلة صادرته الزراعية ، وتعكس زيادة قيمته عن 100% الى

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

وجود فائض في الميزان التجاري الزراعي للبلد ، نظرا لان قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الواردات وتوفر للبلد النقد الأجنبي ، وبتم تقديره من خلال المعادلة الاتية :

معدل التغطية = (قيمة الصادرات الزراعية / قيمة الورادات الزراعية) . 100

ويتبين من جدول (8) و شكل (10) هذا المؤشر انخفضت نسبته من 4.2% عام 2004 الى 0.51% عام 2007 وارتفع بشكل طفيف في عام 2098 ليبلغ 1.2% وعاود الانخفاض بشكل مستمر طيلة المدة 2009-2011 ليصل في سنتها الأخيرة الى 0.44% . ثم تقلبته نسبته بين الارتفاع والانخفاض لبقية المدة المبحوثة . و خلال المدة 2004-2019 لم يتجاوز في احسن حالاته حوالي 6% وهي نسبة ضئيلة جدا تعكس بشكل واضح العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي العراقي ، فضلا عن تعطي صورة واضحة للاقتصاد العراقي باعتماده الكبير في الزراعة على الواردات الزراعية ، بالرغم من توفر مقومات الزراعة من تربة صالحة ومياة وايدي عاملة ، لكان هيمنة القطاع النفطي من جهة واهمال القطاع الزراعي ، فضلا عن المشاكل الكثيرة التي تواجه هذا القطاع سواء بمشكلة ملوحة التربة والتصحر وشحة الامدادات المائية وتحول عدد غير قليل من الايدى العاملة في هذا القطاع الى الجيش والشرطة .

جدول (8) مؤشر معدل التغطية في العراق للمدة 2004-2019

السنة	قيمة الصادرات الزراعية مليون دينار	قيمة الورادات الزراعية مليون دينار	نسبة التغطية %
2004	96.69	2302	4.2
2005	30.15	3056	1.0
2006	17.99	3224	0.55
2007	16.99	3295	0.51
2008	70.01	5849	1.2
2009	53.73	5023	1.1
2010	40	6101	0.68
2011	20.43	4572.6	0.44
2012	34.11	5272.68	0.64
2013	30.40	1354.31	2.24
2014	50.6	2651.8	2.0
2015	70	1310	5.3
2016	81	1374	5.9
2017	79	1424	5.5
2018	77	1449	5.3
2019	80	1470	5.4

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

شكل (10) تطور مؤشر معدل التغطية في العراق للمدة 2004-2019

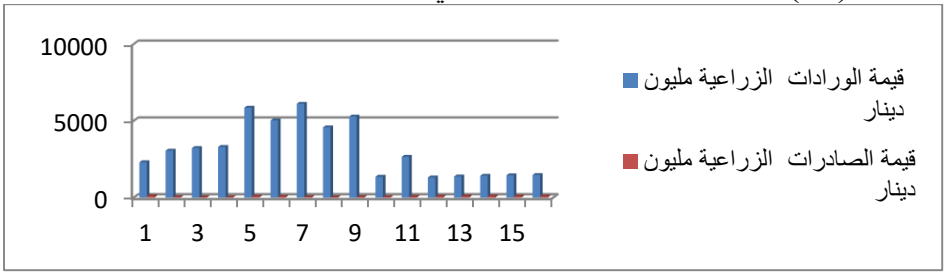

المصدر : بيانات جدول 3 .

ب. درجة الانكشاف الزراعي :

هذا المؤشر التبعية الزراعية من خلال أهمية الصادرات والواردات الزراعية الى الناتج الزراعي الإجمالي :

درجة الانكشاف الزراعي = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات)/ الناتج الزراعي الاجمالي . 100

أحيانا لايعني ارتفاعه دليل على التبعية الزراعية للخارج وانما يشير الى إمكانية تعرض القطاع الزراعي لاختلالات بسبب ظروف تحيط بالتجارة الزراعية الخارجية ، على سبيل المثال ، الإغراق السلعي للسلع المستوردة. واذا تجاوزت هذه النسبة 40% يعد القطاع الزراعي منكشفا نحو الخارج . وهذا المؤشر يمكن ان يكون انعكاس لحالة متطورة او ضعيفة ، فالدول المتقدمة زراعيا تصبح قادرة على توفير قدر مهم ومتنوع من انتاجها الزراعي لأغراض التصدير بحكم طاقاتها الإنتاجية وعليه تزداد الصادرات والواردات ومن ثم تزداد أهمية التجارة الزراعية ـ في حين الزراعة في الدول النامية بسبب ضعف قدرتها الإنتاجية تزداد الواردات الزراعية [xix] .

ويتبين من الجدول 9 ادناه وشكل 11 ، ان درجة الانكشاف تجاوزت نسبة 40% لاغلب أعوام مدة البحث عدا المدة 2014-2019 اذ حققت نسب دون النسبة المعيارية . ويعكس هذا الانكشاف الكبير للقطاع الزراعي للخارج والامن الغذائي الحرج للعراق ، اذ يستورد اغلبية المحاصيل الزراعية من الخارج فضلا عن سياسة الإغراق السلعي التي تتخذها دول الجوار ضد العراق . فبعد كانت نسبة الانكشاف الزراعي 65% عام 2004 ارتفعت لتصل الى 98% في عام 2008 ثم انخفضت خلال الأعوام 2009 ، 2010 ، و 2011 لتصل الى حوالي 46% . وحققت النسبة اعلى ارتفاع لها عام 2013 اذ بلغت 106.2 . وخلال المدة 2014-2019 حققت هذه النسبة انخفاضات لتصل الى حوالي 15% في العام الأخير من مدة البحث . والسبب الازمة المزدوجة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

التي عصفت بالاقتصاد العراقي واثرت على التجارة الزراعية وخاصة الواردات ، مع التركيز على دعم القطاع الزراعي ورفع أسعار المحاصيل الزراعية الحنطة والشعير من قبل الحكومة حسنت الى حد ما الإنتاج الزراعي الذي حقق اعلى قيمة له في عام 2019 بلغت 10411 مليون دينار .

جدول (9) مؤشر الانكشاف الزراعي في العراق للمدة 2004-2019

السنة	الصادرات الواردات	الناتج الزراعي الاجمالي	درجة الانكشاف%
2004	2398.69	3693	65
2005	3086.15	5064	61
2006	3241.99	5568	58.2
2007	3311.99	5494	60.3
2008	5919.01	6042	98
2009	5076.73	6832	74.3
2010	6141	8366	73.4
2011	4593.03	9918	46.3
2012	5306.79	10484	50.6
2013	1384.71	13043	106.2
2014	2702.4	13138	20.5
2015	1380	8160	17
2016	1455	7832	18.6
2017	1503	6598	22.8
2018	1526	7572	20.2
2019	1550	10411	14.9

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية لسنوات مختلفة .

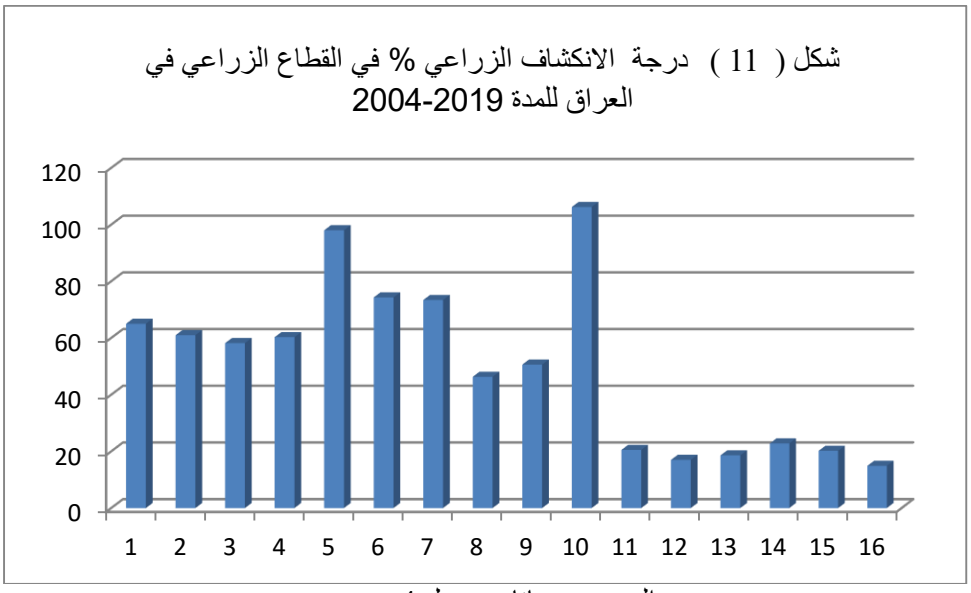

المصدر : بيانات جدول 4

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

- الفجوة التجارية الغذائية

يتضح من بيانات جدول 10 ان الميزان التجاري الزراعي العراقي عانى من عجز مزمن طيلة مدة البحث ، وتراوحت قيمة الفجوة في التجارة الغذائية العراقية بين حد ادنى بلغ نحو 1240 مليون دينار في عام 2015 ، وحد اقصى بلغ حوالي 6061 مليون دينار عام 2010 . وبلغت قيمة الفجوة الزراعية2205 مليون دينار عام 2004 واستمرت الفجوة بالاتساع خلال المدة 2004-2008 لتصل الى 5778.9 مليون دنيار في العام الأخير . وتقلصت هذه الفجوة عام 2009 لتصل الى 4969 مليون دينار ، ثم عاودت الارتفاع لتصل الى أقصاها في عام 2010 . وتقلبت قيمة الفجوة الغذائية بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة 2011-2019 محققه متوسط الانخفاض بلغ 1300 مليون دينار طيلة المدة الأخيرة .

جدول (10) الصادرات والواردات الزراعية وقيمة الفجوة الغذائية للمدة 2004-2019

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	قيمة الفجوة
2004	96.69	2302	-2205.3
2005	30.15	3056	-3025.8
2006	17.99	3224	-3206
2007	16.99	3295	-3278
2008	70.01	5849	-5778.9
2009	53.73	5023	-4969.3
2010	40	6101	-6061
2011	20.43	4572.6	-4552.2
2012	34.11	5272.68	-5238.6
2013	30.40	1354.31	-1323.9
2014	50.6	2651.8	-2601.2
2015	70	1310	-1240
2016	81	1374	-1293
2017	79	1424	-1345
2018	77	1449	-1372
2019	80	1470	-1390

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقارير السنوية لسنوات مختلفة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

الاستنتاجات والتوصيات

1.ضعف مساهمة الوردات الزراعية في الواردات الكلية , فضلا عن انخفاض الأهمية النسبية للناتج الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يعكس قلة الاهتمام بهذا القطاع من جهة والاعتماد الكبير على الناتج النفطي .

2. تجاوز الميل المتوسط للواردات الزراعية في بعض السنوات حاجز 97% لكنه عاد بعد ذلك الى نسب مقبولة وكان تأثير الصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي كبير في تخفيض هذه النسبة.

3. ضعف نسبة التغطية اذ لم تتجاوز في افضل حالاتها 6% وهذا يعطي صورة واضحة للاقتصاد العراقي باعتماده الكبير في الزراعة على الواردات الزراعية ، بالرغم من توفر مقومات الزراعة من تربة صالحة ومياة وايدي عاملة ، لكان هيمنة القطاع النفطي من جهة واهمال القطاع الزراعي وقلة الدعم الحكومي ، فضلا عن المشاكل الكثيرة التي تواجه هذا القطاع سواء بمشكلة ملوحة التربة والتصحر وشحة الامدادات المائية وتحول عدد غير قليل من الايدى العاملة في هذا القطاع الى الجيش والشرطة .

4. يعاني الميزان التجاري الزراعي من فجوة غذائية مزمنة ، تعكس بشكل واضح عدم قدرة الاقتصاد العراقي في تأ/مين غذاءة ويهدد الامن الغذايئ الوطني .

ثانيا. التوصيات

1. زيادة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وزيادة تخصيصاته في الموازنة العامة .

2. دعم القطاع الخاص في الزراعة من خلال توفير المستلزمات الأساسية للإنتاج الزراعي من اسمدة وبذور وتشجيع على إقامة و انشاء الشركات والمشاريع الخاصة في مجال الامن الغذائي .

3. ترشيد الواردات الزراعية العشوائية ومحارب الإغراق السلعي وزيادة الضرائب الكمركية على الواردات الزراعية لدعم المنتج المحلي .

4. اجراء الدراسات والأبحاث عن سبب العلاقة الطردية بين الواردات الزراعية واسعارها النسبية في الاجل الطويل .

5. اجراء أبحاث أخرى بإضافة متغيرات تفسيرية أخرى الى دالة الواردات الزراعية العراقية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

المصادر والمراجع

-عبد العزيز الدويس ، تحليل اقتصادي لهيكل الطلب على واردات المملكة العربية السعودية من الذرة الصفراء، المجلة العلمية، لكلية الزراعة، جامعة القاهرة، مجلد (45) عدد (3) 1994م.
[1] - حسن عبد الكاظم الربيعي , غسان داود" تقدير دالة الطلب على محصول الرز في العراق للمدة 2011- 1987)) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة جامعة بغداد .مجلة الفرات للعلوم الزراعية 5 (4): 534 -541 , (2013).،
- منظمة التجارة العالمية للغذاء والزراعة FAO ، إحصائيات للمدة 2000-22015,
[1]- بشير هادي الطائي ، أهمية العامل التقني في تحقيق الأمن الغذائي القمحي في العراق ، دراسة كمية للسنوات 1980-1996، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد، 2000،
- سهام يوسف على ، الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية ، مجلة جامعة سبها ، مجلد 7 ، العدد 2 ، 2008 .
- موفق خزعل ، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الإنتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد40 ، 2014.
- سرحان احمد سليمان واخرون ، التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفائتها ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد26 ، عدد 3 ، سبتمبر 201.
- منظمة الاغذية والزراعة Fao إحصاءات التجارة والزراعة
- د.ابراهيم موسى الورد ، " تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق " المحور الاول من الندوات التي اقامها المكتب الاستشاري ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، 2005.
- احمد جبر سالم السالم ، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد 2010.
- د. رانية ثابت الدروبي واقع الأمن الغذائي العربي وتغييراته المحتملة في ضوء المتغيرات الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد24 العدد1، 2008.
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، المراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق ، 2018.
- عبد العظيم عبد الواحد وآخرون ،
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي "الجهاز المركزي للاحصاء والتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية 2007،
- قيس مهدي حسن ، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والازمة الغذائية العالمية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة القادسية ، 2009 ، ص 159.
- د. اسعد حمدي محمد التنمية الزراعية المستدامة في العراق " الواقع والتحديات "، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد 3، العدد4، كانون الثاني 2017، ص 23

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (19) عدد (4) 2023

[i] عبد العزيز الدويس ، تحليل اقتصادي لهيكل الطلب على واردات المملكة العربية السعودية من الذرة الصفراء، المجلة العلمية، لكلية الزراعة، جامعة القاهرة، مجلد (45) عدد (3) 1994م. , ص5.

[ii] حسن عبد الكاظم الربيعي , غسان داود" تقدير دالة الطلب على محصول الرز في العراق للمدة 2011- 1987)) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الزراعة جامعة بغداد .مجلة الفرات للعلوم الزراعية 5 (4): 534 -541 , (2013)،، ص 24

[iii] المصدر نفسه ، ص 12

[iv] منظمة التجارة العالمية للغذاء والزراعة FAO ، إحصائيات للمدة 2000–22015,

[v] بشير هادي الطائي ، أهمية العامل التقني في تحقيق الأمن الغذائي القمحي في العراق ، دراسة كمية للسنوات 1980–1996، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد، 2000،ص5

[vi] د.ابراهيم موسى الورد ، " تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق " المحور الاول من الندوات التي اقامها المكتب الاستشاري ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، 2005، ص 151–152.

[vii] احمد جبر سالم السالم ، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد 2010، ص 57.

[viii] د. رانية ثابت الدروبي واقع الأمن الغذائي العربي وتغييراته المحتملة في ضوء المتغيرات الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد24 العدد1، 2008، ص 288.

[ix] الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، المراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق ، 2018، ص 9.

[x] – تقرير الأمن الغذائي : الاسكوا– الأمم المتحدة ،الأفق العربي 2030 : أفاق تعزيز الامن الغذائي في المنطقة العربية ، 2017 ، ص 21.

[xi] – الربحاوي إسراء سليم ، قياس وتحليل دالة الطلب على الواردات الزراعية في العراق للمدة 1980–2010، ، مصدر سابق ، ص 58.

[xii] – عبد العظيم عبد الواحد وآخرون ، ص176–178

[xiii] – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي "الجهاز المركزي للاحصاء والتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية 2007، ص 67.

[xiv] – قيس مهدي حسن ، الأمن الغذائي في العراق بين التحديات الداخلية والازمة الغذائية العالمية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة القادسية ، 2009 ، ص 159.

[xv] - د. اسعد حمدي محمد التنمية الزراعية المستدامة في العراق " الواقع والتحديات "، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد 3، العدد4، كانون الثاني 2017، ص 23

[xvi] – منظمة الاغذية والزراعة Fao إحصاءات التجارة والزراعة

[xvii] موفق خزعل ، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الإنتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد40 ، 2014 , ص 56 .

[xviii] سرحان احمد سليمان واخرون ، التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفائتها ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد26 ، عدد 3 ، سبتمبر 2016 , ص 1439–1440 .

[xix] سهام يوسف على ، الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية ، مجلة جامعة سبها ، مجلد 7 ، العدد 2 ، 2008 ، ص 41.